المجلد(٦) العدد (٣) ملحق (٣) (آب) ٢٠٢٤م – ١٤٤٦هـ
عدد خاص بنشر بحوث المؤتمر بعنوان (مستقبل الأداء الأكاديمي في ضوء أبعاد التنمية المستدامة) المنعقد حضورياً في بغداد
بتاريخ ٦/ ٧(تموز) /٢٠٢٤م.

الخلافُ النَّحويّ عند السَّمين الحَلَبي إيضاحِ السَّبيل إلى شَرحِ التَّسْهيل أنموذجاً

م م. سيف علي كاظم محمد
المديرية العامة لتربية ديالى
Saif39ali@mail.com

الملخص:

الخلافُ النّحويّ هو ظاهرة معروفة في كتب النحو العربي ، ولا يكاد يخلو منها كتاب قديم أو حديث ، فقد أورد السمين الحلبي آراء عدد كبير من النحويين، مختلفين أو مجمعين عليها، فأورد خلافات بين نحوي ونحوي من مذهب نحوي واحد، أو بين نحوي من مذهب ونحوي من مذهب آخر، وساق عدداً من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أو مسائل فيها إجماع منهما، وهذه أمثلة موجزة لأنواع الخلاف: تناول هذا البحث آراء السمين الحلبي النحوية في المسائل الخلافية، وإن دراسة الخلاف النحوي دورًا كبيرًا في أرساء قواعد النحو عن الدارسين، الذي بدوره يعين على الفهم الصحيح لأكثر المسائل النحوية صعوبة.

الكلمات المفتاحية:(الخلاف النحوي، السمين الحلبي، المسائل النحوية).

Abstract

Grammatical disagreement is a well-known phenomenon in Arabic grammar books, and almost no book, ancient or modern, is devoid of it. Al-Samin Al-Halabi reported the opinions of a large number of grammarians, differing or unanimously agreed upon. He mentioned disagreements between a grammarian and a grammarian from one grammatical school of thought, or between a grammarian from a school of thought and a grammarian. From another school of thought, he mentioned a number of issues of disagreement between the Basrans and Kufans, or issues in which there was consensus between them, and these are brief examples of the types of disagreement: This research dealt with the grammatical opinions of Al-Samin Al-Halabi on controversial issues, and the study of grammatical disagreement plays a major role in establishing grammar rules for scholars, who In turn, it helps to correctly understand the most difficult grammatical issues. The main reason for choosing this research is the presence of a desire in myself to research the subject of grammatical disagreement.

alkalimat almuftahiatu:(alkhilaf alnahwi, alsamin alhalbi, alhalat alnahwiati.

سبب اختيار الموضوع:

إنّ السبب الرئيس في اختياري لهذا الموضوع هو رغبة في نفسي للبحث في موضوع الخلاف النحوي، وإن لدراسته دورًا كبيرًا في إرساء قواعد النحو عند الدارسين، الذي بدوره يعين على فهم الصحيح لأكثر المسائل النحوية صعوبة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنَّ قواعد النحو العربي، اعتمدت في تقعيدها على مصادر عديدة ، ومنها الخلاف النحوي، إذ له أهمية كبيرة في إثراء المادة النحوية وتطور الدرس النحوي، ومن ثم بيان مذاهب النحويين مدارس أو جماعات أو افرادًا في أبوابِ النحو المتعددة ومسائلة المختلفة، ويعد (كتاب إيضاح السّبيل إلى شرح التسهيل) من الكتب المهمة في النحو العربيِ، وصاحبه السّمين الحلبي

(ت٧٥٦هـ) الذي تتلمذ على يدّ شيخه أبي حيان، فهو كتاب مهمٌ، تكثر فيه الشواهد النحوية، ويبرز في بعض أبوابه الخلاف النحوي، والسبب الرئيس لاختيار هذا البحث وجود رغبة في نفسي للبحث في موضوع الخلاف النحوي.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق أمور كثيرة منها ما يأتي:

١. بيان أصول الخلاف النحوي، التي اعتمد عليها السّمين الحَلبي في كتابه(إيضاح السّبيل إلى شرح التسهيل).
٢. تصنيف هذه الآراء تصنيفًا موضوعيًا.
٣. دراسة مسائل الخلاف النحوي بين العلماء مما يدخل تحت تصنيف الخلاف البصري والكوفي.

خطة البحث:

سيرًا على خطى منهج البحث العلمي بدأت البحث على مقدمة وفيها مبحثين، الأول : الخلاف في التركيب، والثاني: الخلاف في العوامل، عند النحاة وأثره في قيام القاعدة النحوية، ثم خاتمة، تعقبها مصادر البحث، والله ولي التوفيق.

المقدمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتنزل الخيرات، وبتوفيقه تتحقق الغايات، الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على هادي البرية، معلم البشرية سيدنا محمد(ص) وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعد:

إنّ من أفضل العلوم وأعلاها، وأجلّها نفعًا، وأعظمها بركة، علم العربيَّة، وكيف لا يكون كذلك وهو علم يتوصل به إلى فهم كتاب الله تعالى.

وهذا بحث في العربيَّة، يدرس جانبًا من الركائز الَّتي عليها قامت دعائم البحث النحوي في مراحلهِ التأسيسية الأولى، بل إنّ الخلاف النحوي بدأ صغيرًا منذ نشوء النحو العربي، وكلما نّما النحو وأتسع تفرعت مسائل الخلاف النحوي بين النحاة، وإنّ بداية الخلاف ظهرت واضحة عند عبدالله بن أبي إسحق الحضرمي(ت١١٧هـ) وتلميذه عيسى بن عمرو بن العلاء(ت١٤٩هـ)، ليس بين البصريين أنفسهم فحسب بل بين البصريين والكوفيين أيضًا، والسبب يعود التباين مواقفهم من السماع والقياس والتعليل والتأويل والافتراض ولمسنا هذا عند عبد الله بن أبي إسحق وتلميذه ثم تكامل وبان عند يونس والخليل ومن تبعهما بشكل واضح وتام.

إنَّ المتأمل في كتاب السَّمين الحَلبي(ت٧٥٦هـ) يجده مع ردوده على الكوفيين وميله للمذهب البصري، لم يكن متعصبًا في آرائه إنّما كان ذا شخصية واضحةٍ ورأيٍ راجحٌ ويدلنا على ذلك تقديمه لأداء الكوفيين في أكثر من موضعٍ وموافقته لهم، فكتاب (إيضاح السّبيل إلى شرح التّسهيل) من الكتب المهمة عند السّمين الحَلَبي التي تكشف لنا شخصيته ومكانته في النحو، وتبين موقعه بين علماء اللغة، فقد عُني بالتعليل وبسط الحجج والأدلة ومناقشة المسائل النحوية بطريقة بارعة، لاسيما في دراسة المسائل الخلافية، مستوعبًا آثار النحاة الذين سبقوه أمثال ابن السراج والزجاج والفارسي وابن جني وغيرهم، ممن امتازوا بالتفوق في الدراسة النحوية، بما خلفوه من آثار ونظرات عميقة في تراثنا اللغوي، لهذا فإنني آثرت أنّ أدرس الخلاف النحوي في كتاب (إيضاح السّبيل إلى شرح التّسهيل) محاولة لإظهار بعض ثمار وفوائد الخلافات النحوية على دارسي النحو بصفة خاصة، والعلوم الآخرى بصفة عامة.

المبحث الأول : الخلاف في التركيب .

المسألة الأولى : لغة أكلوني البراغيث[١]:

من المسائل الخلافية التي ذكرها السّمين الحلبي في كتابه" إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل"، مسألة (أكلوني البراغيث) فقد أختلف النحاة في توجيه هذا الأسلوب، فمنهم من عدَّ الألف والواو والنون حروفًا، لا محلّ لها من الإعراب، وما بعدها مرفوع على الفاعلية، وهذا مذهب سيبويه والجرجاني، يقول الجرجاني: " واعلم أنَّ من العرب من يلحق هذه الحروف قبل الفاعل، نحو : يضربان الزيدان، ويضربون الزيدون، ويجعل الألف علامةً للتثنية، كما جعل التاء في (ضربت هند) علامة للتأنيث، والعلم في ذلك قولهم: أكلوني البراغيث، وذلك أنَّه بمنزلة يضربون الزيدون في لحاق الواو الفعل قبل الاسم الظاهر، كما في قول العرب:

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمُ أَلْوَمُ[٢].

فأهلي مرفوع بـ(يلومونني) والواو فيه دليل على أنَّ الفاعل بعده مجموع، وصاحب الكتاب يشبه هذا بالتاء في قالت"، ومنهم من جعل الواو والألف والنون في محل رفع على الفاعلية، وما بعدها بدل من هذه الضمائر، وهذا مذهب يونس، وذهب آخرون إلى أنَّ المسألة من باب المبتدأ والخبر، فالفعل والفاعل في(أكلوني) في محل رفع خبر مقدم، والبراغيث مبتدأ مؤخر، فالأمر عندهم على التقديم والتأخير، والجملة اسمية، أُخّر مبتدؤها.

وتفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب سيبويه إلى أنَّ الألف والواو والنون في " قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن الهندات" حروف دالة على التثنية والجمع والتأنيث، فهي ليستْ ضمائر لها موقعٌ إعرابي، وفاعل هذه الأفعال هو

الاسم الظاهر، يقول سيبويه: "واعلم أنّ من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك؛ فشبهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في: (قالت فلانة)، وكأنَّهم أرادوا أنّ يجعلوا للجمع علامةً كما جعلوا للمؤنث"[٣]، قال الفرزدق:

وَلكِنْ دِيافِيّ أَبُوهُ وأُمُّهُ بحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقارِبُهْ[٤].

واضحٌ أنَّ سيبويه أراد بهذا القول أنّ يتخلص من الإضمار قبل الذكر، ومن اجتماع فاعلين لفعل واحد، من غير أنّ يكونا على سبيل الاشتراك؛ لذا قال بحرفية الألف والواو والنون، وحكم على هذا الأسلوب بالقلة، يقول(وهي قليلة)[٥]. يقول ابن أبي الربيع: "

ومن الناس من ذهب إلى أنَّ الواو في قولك: قاموا الزيدون فاعلة، وهي اسم، والأصل: الزيدون قاموا، ثُم قدّم الخبر، وهذا ممّا لا يختلف فيه، فيجب أنّ يكون: قاموا الزيدون على هذا الوجه المتفق عليه"[٦].

ويتضح لنا أنَّ مخالفة هذه اللغة لأصول النحويين وقواعدهم كانت الدافع الهام الذي جعلهم لا يجيزون القياس عليها؛ لأنَّها تخالف ما عليه النحاة من جانبين، وهما: الإضمار قبل الذكر، واجتماع فاعلين لفعل واحد من غير أنّ يكونا على سبيل الاشتراك، وهما من الأصول المرفوضة عند جميع النحاة؛ ولهذا تصدوا لهذه اللغة، فوصفها سيبويه بالقليلة، يقول : "وهي قليلة". وتابعه في ذلك ابن أبي الربيع فقال: " وهذا قليل" [٧].

أمّا أبو حيان فقد وصفها بالشذوذ، يقول: "وهي لغةٌ شاذة"[٨]، أمّا ابن عصفور فقد كان قياسًا في الحكم عليها، إذ وصفها بالضعف، يقول: " وهي لغة ضعيفة" [٩].

أمَّا في العصر الحديث فإننا نجد الدكتور خليل عمايره، قد اهتّم بهذا الأسلوب كثيرًا، فتحدث عنه في أكثر من موضع في كتبه ومقالاته، بل أفرد له كتابًا خاصًا سماه: " آراء في الضمير العائد ولغة " أكلوني البراغيث".

وقد نحا الدكتور خليل عمايره في هذه القضية منحى آخر، فبدأ أولًا، ببيان أنَّ هذه اللغة ليست لغةً قليلة ولا شاذة، وإنَّما هي لغةٌ موجودة في العربية شعرها ونثرها، يقول : " ولعل في هذا ما يفسر لنا بوضوح اتساق لغة أكلوني البراغيث مع اللغة العربية السليمة، ولا يحول دون قبولها مع كثرتها في كتب التراث، ومع وجودها في القرآن الكريم وفي الحديث النبوي الشريف، قال تعالى:﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ ﴾ [١٠]، وقال تعال* في قراءة حمزة [١١] والكسائي:﴿ إِمَّا يَبۡلُغَنَّ عِندَكَ ٱلۡكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوۡ كِلَاهُمَا ﴾[١٣]، وجاء في الحديث: ((إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)) [١٣] [١٤].

والذي يراه الباحث أنّ هذه ليست لغةً شاذةً ولا قليلة، كما زعم النحويون وإنَّما هي لهجة من لهجات العربية التي كانت العرب تستعملها في كلامها ، يقول ابن يعيش: " وهي لغة فاشية لبعض العرب، كثيرة في كلام العرب وأشعارهم" [١٥].

وقد حاول النحاة المتأخرون نسبة هذه اللغة إلى قبيلة معينة، فنسبوها مرةً إلى طيء ومرةً أخرى إلى أزد شنوءة، ونسبها بعضهم إلى بالحارث بن كعب.

المسألة الثانية: جواز وقوع (حتى) عاطفة.[١٦]

من المسائل الخلافية التي ذكرها السمين الحلبي في كتابة" إيضاح السَّبيل إلى شرح التَّسهيل " مسألة جواز مجيء (حتى) عاطفة، يقول" وإذا كانت عاطفة كان مجراها مجرى الجارة في تضمين معنى الغاية، تقول ضربت القوم حتى زيدًا، ومررت بالقوم حتى زيدٍ، وجاءني القوم حتى زيدٌ، يدلك على تضمنه معنى الغاية أنَّك لو جررت كان المعنى صحيحًا، وإنما يتغير الحكم بالعطف، وهو أنّها تتبع الثاني ألأول كالواو".

وتفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب سيبويه وابن السراج أبو علي الفارسي والجرجاني إلى أنَّ (حتى) يجوز أنّ تكون عاطفة، نحو: جاء القومُ حتى زيدٌ، ورأيت القومَ حتى زيدًا، يقول سيبويه: فـ"حتى" تجري مجرى الواو ، وثم ، وليست بمنزلة أمّا ؛ لأنّها إنّما تكون على الكلام الذي قبلها ولا تبتدأ، وتقول: رأيت القوم حتى عبد الله، وتسكت، فإنّما معناه أنّك قد رأيت عبد الله مع القوم، كما كان رأيتٌ القوم وعبد الله على ذلك"[١٧].

ويقول ابن السراج:" ضربتُ القومَ حتى زيدًا وأوجعتُ, تنصب؛ لأنَّك جئت بحرف نسق على الأول وكذلك: ضربت القوم حتى زيدًا, ثم أوجعت, وقال قوم: النصب في هذا لا غيرَ؛ لأنكَ جئتَ بحرف نسق على الأولِ, تريد: حتى ضربت زيدًا وأوجعت وثم أوجعت"[١٨].

ويقول أبو علي الفارسي: " ومنها حتى وذلك قولك: ضربت القوم حتى زيداً وقد رواه سيبويه، وأبو زيد وغيرهما عن العرب[١٩].

وقد اشترط هؤلاء النحاة لمجيء (حتى) عاطفة ثلاثة شروط:

الاول: أنّ يكون ما بعدها من جنس ما قبلها، نحو: جاء القوم حتى زيدٌ، وقدم الحجاج حتى المشاةُ، يقول الجرجاني: " حتى تفارق سائر حروف العطف في أنَّ ما بعدها يكون مجانسًا لما قبلها، فلا يجوز أنّ تقول: ضربت القوم حتى حمارًا، كما تقول: ضربت القوم وحمارًا، أو ثُمَّ حمارًا، وذاك أنَّ حتى تتضمن معنى الغاية، فلا تعرى منها في العطف أيضًا"[٢٠].

الثاني: أنّ يكون في العطف تعظيم أو تحقير، وذلك نحو: مات الناسُ حتى الأنبياء، وقدم الحجاج حتى المشاة، يقول ابن مالك:" لا يُعطَف بـ(حتى) إلا بعضٌ أو كبعض، وغايةٌ لمعطوف عليه في زيادة أو نقص. فيدخل في الزيادة الأقوى والأعظم والأكثر، ويدخل في النقص الأضعف والأحقر والأقل، نحو: فاق علي رضي الله تعالى عنه الأبطال حتى عنترة، وعجّز في العلم الأذكياء حتى الحكماء، وقصّر عن جوده الغيوث حتى الدِّيم. وقهر الجبانَ الناسُ حتى النساءُ. ومن كلام العرب: **(استَنَّتِ الفِصَالُ حتَّى القَرْعَى)**. وقد اجتمعت غايتا القوة والضعف في قول الشاعر:

قَهَرْنَاكُمُ حتَّى الكُمَاةَ، فأنتم تَهَابُونَنَا حتَّى بَنِينَا الأصَاغِرَا[٢١].

الثالث: أنّ يكون ما بعدها جزءً مما قبلها، نحو : مات الناس حتى خيارُهم، واكلت السمكة حتى رأسها.

يقول ابن عصفور: " وحتى بمنزلة الواو في أنَّها للجمع من غير ترتيب ولا مهلة.....،إلا أنَّها تفارق الواو في أنَّ ما بعدها لا يكون أبدًا إلا جزءً مما قبلها، فلو قلت: قام زيدٌ حتى عمرٌو لم يجز؛ لأنَّ عمرًا ليس بعض زيدٍ"(٢٢).

ولعل من الواضح أنّ القائلين بجواز مجيء(حتى) عاطفة قد أدركوا أنّها يختلف عن الواو العاطفة؛ لذلك اشترطوا الشروط السابق ذكرها؛ لأنَّ الواو لمجرد الاشتراك، أمَّا حتى فأنها تشرك الثاني في حكم الأول، إلا أنّها لا تنفك من معنى الانتهاء في الزيادة أو النقص، ويقول الرضي في شرحه: " والعاطفة كواو العطف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها، وليست بمعنى الواو، خلافا لمن توهم ذلك؛ لأنَّ (حتى) لابد فيها من معنى الانتهاء، بخلاف الواو"(٢٣).

ويقول الخبازي:" ثم قد تستعمل للعطف لما بين العطف والغاية من مناسبة بمعنى التعاقب مع قيام الغاية، تقول : جاءني القومٌ حتى زيدٌ، ورأيت القوم حتى زيدًا، فزيد إمّا أفضلهم أو أرذلهم ليصلح غاية"(٢٤).

أمَّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ (حتى) لا تكون عاطفة، ويعربون ما بعدها بإضمار عامل، فإن كان ما بعدها مجرورًا فهو مجرور بـ(إلى) مقدرة، وإنّ كان ما بعدها مرفوعًا فعلى الابتداء، والخبر محذوف، وإنّ كان منصوبًا فعلى إضمار عامل ناصب، يقول ابن هشام: " جاء القوم حتى أبوك، ورأيتهم حتى أباك، ومررت بهم حتى أبيك» على أن حتى فيه ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل"(٢٥).

وما قاله الكوفيون يحتاج مناقشة من حيث احتياجه إلى التقدير، ومن المعلوم أنَّ التقدير خلاف الأصل، كما يقول النحويون؛ لذا فلا يلجأ إليه إلا في الضرورة، ومن الواضح أنَّ رفض الكوفيين وبعض البصريين جواز مجيء (حتى) للعطف إنَّما كان بسبب اختصاص الحرف عندهم بعملٍ محددٍ لا ينفكّ عنه، فـ(إنَّ) وأخواتها على سبيل المثال تدخل على الجملة الاسمية، فتنصب المبتدأ، ويُسمّى اسمها، وترفع الخبر، ويسمى خبرها، وحروف الجر تدخل على الأسماء، فتعمل فيها الجر، وكذلك الأمر في (حتّى) عند الكوفيين؛ لأنَّها حرف يفيد انتهاء الغاية، ويجب عندئذ أن يجر ما بعده، ليكون الحرف مختصًا بعملٍ واحدٍ لا ينفك عنه، ونتيجةً لهذا أهمل النحاة جانب المعنى مراعاة لفلسفة العامل والمعمول، فقالوا: إنّ الجر هو الأصل في (حتّى) وهو أحسن من الرفع والنصب(٢٦).

يقول ابن يعيش:" وفي الجملة (حَتى) غيرُ راسخة القَدَم في باب العطف، ولا متمكنة فيه؛ لأنَّ الغرض من العطف إدخال الثاني في حكم الأول، وإشراكه في إعرابه إذا كان المعطوف غير المعطوف عليه، فأما إذا كان الثاني جزءًا من الأول؛ فهو داخل في حكمه؛ لأنَّ اللفظ يتناول الجميع من غير حرفِ إشراك، ألا ترى أنك إذا قلت: (ضربت القومَ)، شمل هذا اللفظ زيدًا وغيرَه ممن يعقل، فلم يكن في العطف فائدةٌ سوى إرادة تفخيم وتحقير وذلك يحصل بالخفض على الغاية"(٢٧).

ويقول المرادي :"حيث العطف والجر فالجر أحسن"[٢٨].

ويقول ابن أبي الربيع: " الأكثر فيها أن تخفض بها فتقول: قام القوم حتى زيدٍ، فتكون حرف جر، فإذا قلت: مررت بالقوم حتى زيد، أمكن أن تكون حرف جر، وأمكن أن تكون حرف عطف، والأكثر في(حتى) أن تكون حرف جر، فينبغي فيها هنا أن تؤخذ على الأكثر"[٢٩].

والذي يراه الباحث أنَّ (حتّى) يجوز أن تأتي عاطفة تفيد اشتراك الثاني في حكم الأول، لكنها تفيد مع الاشتراك الغاية في الزيادة أو النقص أو التعظيم أو التحقير، وهذا المعنى يختلف عن انتهاء الغاية الذي تشير إليه (حتّى) الجارة التي بمعنى (إلى) نحو قوله: ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾[٣٠]، وقولهم : نمت الليلة حتى الصباح.

المسألة الثالثة: العطف على الضمير المرفوع المتصل[٣١] .

من المسائل الخلافية التي ذكرها السّمين الحلبي في كتابه (إيضاح السَّبيل إلى شرح التَّسهيلِ) مسألة جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد أو فاصل، فقد منع البصريون العطف من غير توكيد أو فاصل، وأجاز الكوفيون ذلك بلا شروط .

وقد تابع السّمين الحلبّي سيبويه والبصريين في هذه المسألة، حيث منع العطف إلا بالتوكيد أو بالفاصل، يقول: " فالمرفوع إذا أريد العطف عليه وجب الإتيان بالضمير المنفصل، نحو قولك: ضربت أنت وزيد، وضربت أنا وزيد، وفي المستكن: أذهب أنت وزيدٌ، كقوله تعالى: ﴿ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ ﴾[٣٢]،وقوله تعالى﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمۡ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ ﴾[٣٣]. فإن قلت: أذهب وزيدٌ، وذهبت وزيدٌ، كان قبيحًا، وهو شيء لا يكاد في غير الشعر، وإنَّما يجيء في الكلام أذا حصل فصل، كقوله عزّ وجلّ،: ﴿ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾[٣٤]، وذلك أنَّ(لا) فصل بين حرف العطف وبين المعطوف.

وتفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب سيبويه وكافة البصريين إلى منع العطف على الضمير المرفوع ظاهرًا أو مستترًا من غير توكيد أو فاصل، نحو: أذهبُ وزيدٌ، وقمتُ وزيدٌ، يقول سيبويه:" وأمّا ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع وذلك قولك: فعلت وعبدُ الله، وأفعل وعبدُ الله" [٣٥]، ويقول أيضًا: " واعلم أنّه قبيحٌ أنْ تقول: ذهبتَ وعبدالله، وذهبتُ وعبدُالله، وذهبتَ وأنا؛ لأنَّ أنا بمنزلة المظهر، ألا ترى أنّ المظهر لا يشركه إلا أن يجيء في الشعر، قال الراعي:

فلمَّا لَحِقنْا والجيادُ عشيةً دعَوا يا لَكَلبٍ واعتزَيْنا لعامرِ[٣٦].

قال ابن السراج: " واعلم أنّه لا يجوز عطف الظاهر على المكني المتصل المرفوع حتى تؤكده نحو: قمت أنا وزيد وقام هو وعمرو" [٣٧].

أمّا إذا أكد الضمير، أو كان هناك فاصل فإنّه يجوز العطف بإجماع، يقول سيبويه:" فإن نعتّه حسن أن يشركه المظهر، وذلك قولك: ذهبت أنت وزيد، وقال تعالى:﴿ فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ ﴾ [٣٨] و ﴿ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ ﴾[٣٩].

وقد استدل البصريون لهذا المذهب بأنَّ الضمير أمّا أنّ يكون متصلًا مثل، قُمتُ، فهو والفعل بمنزلة شيء واحدٍ، فإذا أجزنا العطف عليه فكأننا عطفنا على الفعل، وإمّا أن يكون مستترًا، نحو: (قام) و(اذهب)، فإذا عطفنا فكأننا عطفنا على فعل أيضًا، والعطف على الفعل لا يجوز، يقول الشيخ عبد القادر الجرجاني: " وإنّما قبح العطف على المضمر المرفوع غير المنفصل؛ لأنّه إمّا أن يكون مستكنًا في الفعل نحو: زيدٌ ضرب، واضرب، أو متصلًا به اتصال الجزء كالألف في قاما، والواو في قاموا، والتاء في ضربْتُ وضربْتَ، والنون في ضربْنَ، والألف والنون في ضربْنا، فلمّا كان كذلك كان العطف عليه في الظاهر بمنزلة العطف على الفعل فلمّا لم يصح عطف الاسم على الفعل لم يجوّزوا أيضًا نحو: اذهب وزيدٌ، وذهبتُ وزيدٌ" [٤٠].

أمَّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّه يجوز العطف على الضمير المرفوع من غير توكيد أو فصل، نحو: اذهبْ وزيدٌ، وذهبتُ وزيدٌ، يقول الفراء: " وقوله تعالى:﴿ فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ ﴾ [٤١]، فقال (انت)، ولو ألقيت (انت) فقيل: اذهب وربُّك فقاتلا كان صوابًا؛ لأنَّه في إحدى القراءتين، ﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمۡ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ ﴾[٤٢]، بغير (هو) وهي بهو، ﴿ فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ ﴾ ، أكثر في كلام العرب، وذلك أنّ المردود على الاسم المرفوع إذا أضمر يكره؛ لأنَّ المرفوع خفي في الفعل، وليس كالمنصوب؛ لأنَّ المنصوب يظهر، فتقول: ضربته وضربك، وتقول في المرفوع: قام وقاما، فلا ترى اسمًا منفصلًا في الأصل من الفعل؛ فلذلك أوثر إظهاره، وقد قال الله تبارك وتعالى:﴿ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ ﴾[٤٣]، ولم يقل(نحن)، وكل صواب" [٤٤].

وقد استدل الكوفيون بما يأتي :

أولًا: إنَّه يجوز العطف على الضمير المنصوب، نحو: رأيتك وزيرًا من غير توكيد أو فصل، فكذلك الأمر في الضمير المرفوع.

ثانيًا: إنَّه قد ورد عن العرب العطف على الضمير المرفوع من غير توكيد أو فصل، يقول عمر بن أبي ربيعة:

قُلْتُ إذْ أقْبَلَتْ وزَهرٌ تَهادَى كنِعاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا [٤٥].

ويقول جرير:

وَرَجَا الأُخَيطِلُ من سَفاهَةِ رَأْيِهِ ما لم يكن وَأَبٌ له لِيَنَالا [٤٦].

وقد تأول البصريون ما استدل به الكوفيون، فقالوا إنّ ما أنشده الكوفيون من الشعر من قبيل الشاذ الذي لا يقاس عليه، على أنَّها قد جاءت في ضرورة الشعر، ولا مانع من ورود ذلك في ضرورة الشعر عندنا، يقول الأنباري:" وأما ما أنشده من قوله:

قُلْتُ إذْ أقبلتْ وزهرٌ تَهَادَى.

فمن الشاذ الذي لا يؤخذ به، ولا يقاس عليه، على أنَّا نقول: إنَّما جاء هاهنا لضرورة الشعر، والعطف على الضمير المرفوع المتصل في ضرورة الشعر عندنا جائز، فلا يكون لكم فيه حجة" (٤٧).

ولعلّ من الواضح أنَّ النحاة قد خلطوا بين نوعين من التركيب، وهما العطف على الضمير واجب الاستتار كـ(اسكن) والضمير البارز، نحو(قمت)، فالضمير واجب الاستتار لا يجوز العطف عليه من غير توكيد، فليس التوكيد هنا لازمًا، كما زعم البصريون، وكان ابن مالك قد اختار رأي الكوفيين في هذه المسألة، يقول " ولا يمتنع العطف دون فصل كقول بعض العرب: مررت برجل سواءٍ والعدم، فعطف العدم دون فصلٍ ولا ضرورة على ضمير الرفع المستتر في سواء(٤٨)، ومنه قول جرير:

ورَجَا الأخيطلُ من سَفَاهةِ رأيهِ ما لمْ يَكُنْ وأبٌ لهُ لينَالا(٤٩)

وهذا فعل مختار غير مضطر لتمكن قائله من نصب أب على أنْ يكون مفعولا معه، ومثله قول ابن أبي ربيعة:

قلتُ إذ أَقْبلت وَزُهْرٌ تَهادَى كَنِعاجِ الفَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلًا (٥٠).

فرفع زهرًا عطفًا على الضمير المستكن في أقبلت مع تمكنه من جعله بعد نصبه مفعولًا معه.

والذي يراه الباحث أنَّه على الرغم من أنّ العطف على الضمير المتصل يكثر في اللغة بعد توكيده، إلا أن ذلك لا يحجب ورود العطف عليه في اللغة بغير توكيد، فالكثرة لا تعني رفض ما سواها، ولعل في إجازة هذا النمط من التعبير، وهو يستند إلى لغة عربية فصحى كانت في عصر الاحتجاج وعلى ألسنة بعض شعراء الاحتجاج، لعل في إجازة ذلك ما ييسر الاستعمال المعاصر للغة العربية، وتقريبها بأساليبها السليمة من مستعمليها المعاصرين، من غير إخلال بها أو بأنماط جملها.

المبحث الثاني : الخلاف في العوامل.

المسألة الأولى: ناصب المضارع بعد (حتى)(٥١):

ومن المسائل الخلافية التي ذكرها السّمين الحلبّي في كتابه(إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل) مسألة ناصب الفعل المضارع بعد (حتى)، في نحو: أطع الله حتى يدخلك الجنة، واذكر الله حتى تطلع الشمس، يقول السمين الحلبي: اعلم أنَّ حتى حرف جر بمنزلة إلى، كقوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ

﴿ٱلۡفَجۡرِ﴾[٥٢]، وقولهم: ضربت القوم حتى زيدٍ، فإذا كان حرف جر، وصافت الفعل بعدها منصوبًا، وجب تقدير أنْ ،نحو: سرت حتى أن أدخلها، لاسيما إذا أدى معنى قولك: سرت إلى دخولها، ولا يجوز أن يكون النصب بغير إضمار أنْ؛ لأجل أنَّ حتى إذا كان حرف جرّ اقتضى الاسم، إذ الجارّ لا يدخل على الفعل.....

وترجع المسألة إلى قضية خلافية بين علماء المدرستين الكوفة والبصرة، وقد أخذ السَّمين الحَلبي فيها منهج (سيبويه)، وتفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى أنَّ عامل النصب في الفعل المضارع بعد (حتى) في قولهم: أطع الله حتى يدخلك الجنة، واذكر الله حتى تطلع الشمس، هو (أنْ) مضمرة بعد حتى، يقول سيبويه: " واعلم أنَّ أنْ لا تظهر بعد حتى وكي" [٥٣].

ويقول ابن السراج: " اعلم: أنّ (حتى) إذا وقعت الموقع الذي تخفض فيه الأسماء ووليها فعلٌ مضارع أضمر بعدها (أنْ) ونصب الفعل" [٥٤].

ويقول الأنباري: " وذهب البصريون إلى أنَّها في كلا الموضعين حرفُ جرٍ، والفعل بعدها منصوب بتقدير (أنْ) والاسم مجرور بها" [٥٥].

وقد استدل البصريون لما ذهبوا إليه بأنَّ(حتى) من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال؛ لذا وجب أنْ يكون العامل فـ(أنْ) مضمرةً بعد(حتى)، ولاسيما أنَّها أمُّ الحروف التي تنصب الفعل المضارع، يقول الأنباري: " وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنَّما قلنا إن الناصب للفعل (أنْ) المقدرة دون حتى أنَّا أجمعنا على أن حتى من عوامل الأسماء، وإذا كانت من عوامل الأسماء، فلا يجوز أن تجعل من عوامل الأفعال؛ لأنَّ عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال، كما أنَّ عوامل الفعال لا تكون عوامل الأسماء وإذا ثبت أنَّه لا يجوز أن تكون عوامل الأسماء عوامل الأفعال، فوجب أن يكون الفعل منصوبًا بتقدير (أنْ) وإنما وجب تقديرها دون غيرها؛ لأنَّها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجر، وهي أمّ الحروف الناصبة للفعل" [٥٦]. وما ذهب إليه البصريون يحتاج إلى مناقشة من ثلاثة أوجه:

أولًا : إنَّ هذا القول يؤدي إلى التقدير والإضمار من غير حاجة إلى ذلك، وما لا يؤدي إليهما أولى، كما يقول الأنباري والرضي.

ثانيًا : إنَّ تقديرهم ما بعد (حتى) مصدرًا يخلُّ بالمعنى، ويفسده؛ لأنَّ (حتّى) آتية لمعنى التعليل أو الغاية، وقولهم: سرت حتى دخولها يفتقر إلى هذا المعنى.

ثالثًا : إنَّ قولهم إنَّ(حتّ) الداخلة على الفعل، في نحو: سرت حتى أدخلها، هي نفسها التي تدخل على الاسم، في نحو: حتى مطلع الفجر، غيرُ مسلم به؛ لأنَّ لكل واحدةٍ منهما معنىً خاصًا، فالداخلة على

الفعل إذا كان منصوبًا، تكون بمعنى كي، أو إلى أن، أمَّ الداخلة على الاسم الجرور، فإنَّها تفيد معنى (إلى) والفرق بين المعنيين كبير.

واضحٌ أنَّ الذي دعا البصريين إلى هذا القول هو ضرورة اختصاص الحرف بأحد القبيلين، وقد تخلصوا من هذا، بتقدير (أن) مضمرة إضمارًا واجبًا بعد (حتّى)؛ ليصحّ دخول حرف الجر على الفعل(٥٧).

أمَّا الفراء وأكثر الكوفيين فقد ذهبوا إلى أنَّ الناصب للفعل المضارع بعد (حتى)، في نحو: ذاكرتُ حتى أنجحَ، وانتظرتك حتى تطلع الشمس، هو (حتّى) نفسها، من غير تقدير(أنْ)؛ لأنَّها قد قامت مقام (كي) و (إلى أنْ) يقول الفراء: " فإذا كان الفعل على ذلك المعنى نُصب بعده بـ(حتَّى)، وهو في المعنى ماضٍ" (٥٨).

ويقول الأنباري: " ذهب الكوفيون إلى أن حتى تكون حرف نصب، ينصب الفعل من غير تقدير أنْ، نحو: قولك (أطع الله حتى يدخلَك الجنة، واذكر الله حتى تطلعَ الشمس) وتكون حرف خفضٍ من غير تقدير خافضٍ، نحو قولك: (مَطَلْتُهُ حتى الشتاء، وسَوَّفْتُهُ حتى الصيف) (٥٩).

وما قاله الفراء ومن تبعه من الكوفيين يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

أولًا : إنَّ من شرط العامل ؛ لكي يعمل أن يكون مختصًا، و(حتى) حرف غير مختص؛ لذا بطل أن يكون هو عامل النصب في المضارع، يقول الرضي الاستراباذي: " وشرط العامل الاختصاص بأحد القبيلين"

ثانيًا : إنَّ (حتّى) لو كانت عاملة ما رُفع الفعل بعدها، في نحو: سرت حتى أدخلُها، ومرض حتى لا يرجونه؛ لأنَّ العامل لا يعمل مرة، ويهمل أخرى(٦٠).

أمَّا الكسائي فقد ذهب إلى أنَّ (حتّى) حرفٌ مختصٌ بالفعل المضارع، ينصبه بالأصالة، أمّا الاسم المجرور بعده في نحو: مطلته حتى الشتاء، فليس مجرورًا، به، وإنَّما هو مجرور بحرف جر محذوف، تقديره (إلى) يقول الأنباري: " وذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أنَّ الاسم يخفض بعدها بـ(إلى) مضمرة أو مظهرة" (٦١).

وقول الكسائي هذا لا يخلو من ضعف؛ وذلك لاحتياجه إلى التقدير، وما لا يفتقر إلى ممّا يفتقر إليه، كما قال الأنباري ، ولأن فيه مخالفه لما يرتضيه جلّ النحاة من أن حرف الجر عامل ضعيف، لا يعمل إذا حذف، وعلى ذلك وجهوا باب المنصوب على نزع الخافض، ويبدو أن الذي دعا الكسائي لمخالفة الكوفيين هو محاولة المحافظة على الأصول النحوية التي تشترط اختصاص العامل؛ لذا فقد قدَّر حرف جرٍ محذوفًا لا يتطلبه المعنى؛ ليبقى على اختصاص الحرف (حتّى) بالفعل(٦٢).

ويبدو لنا ممّا سبق أنّ عامل النصب في المضارع بعد (حتّى) هو معنى التعليل أو الغاية، فالفعل المضارع بعد (حتى) إمّا يفيد التعليل، أو الغاية، أو الاتصال بالفعل السابق عليه.

المسألة الثانية: ناصب المضارع بعد (فاء) السبب(٦٣).

من المسائل الخلافية التي ذكرها السّمين الحلبّي في كتابه(إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل) مسألة ناصب الفعل المضارع بعد فاء السبب، في جواب ستة الأشياء (الأمر، والنهي، والنفي، والاستفهام، والتمني، والعرض)، نحو: ايتنا فنكرمَك، ولا تنقطع عنّا فنجفوك، ولا تأتينا فتحدثنا، أين بيتك فأزورك، وليت لي بعيرًا فأحجَّ عليه، ألا تنزل فتصيب خيرًا.

وتفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى أنَّ العامل في الفعل المضارع المنصوب بعد فاء السبب، في جواب ستة الأشياء، هو (أنْ) مضمرة وجوبًا بعد الفاء.

قال سيبويه: " اعلم أنَّ ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أنْ" [٦٤].

ويقول ابن الأنباري: " وذهب البصريون إلى أنَّه ينتصب بإضمار أنْ" [٦٥].

وقد استدلَّ البصريون لما ذهبوا إليه بأنَّ الفاء لا يمكن أن تكون هي العاملة؛ لأنَّها غير مختصة، وما لا يختص لا يعمل [٦٦]؛ لذا فلا بُدَّ أن يكون الناصب(أنْ) مضمرة بعد الفاء؛ لأنَّها أمّ الحروف التي تنصب المضارع، يقول الأنباري: " وأمَّا البصريون فقالوا: إنّما قلنا إنَّه منصوب بتقدير (أنْ)؛ وذلك لأنّ الأصل في الفاء أن تكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل؛ لأنّها لا تختص لأنها تدخل تارة على الاسم وتارة على الفعل على ما بينا في غير موضع وإنما لما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحول المعنى حول إلى الاسم فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم فوجب تقدير (أنْ) لأنّها مع الفعل بمنزلة الاسم، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل" [٦٧].

وبما أنَّ(أنْ) المصدرية تقدر مع ما بعدها بمصدر، فقد قدر البصريون في أول الجملة مصدرًا تكون (أنْ) وما بعدها معطوفة عليه؛ ليصحَّ عطف المصدر، والتقدير في : لا تأتيني فتحدثّني: ليس يكون منك إتيانٌ فحديثٌ.

ومذهب البصريون يحتاج إلى مناقشة من ثلاثة أوجه:

أولًا: إنَّ قولهم يؤدي إلى التقدير والإضمار، ومن المعلوم أنَّ قولًا بغير تقدير أو إضمار أولى من قول بتقدير وإضمار، كما يقول الأنباري والرضي [٦٨].

ثانيًا: إنَّ عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، ومع ذلك فلا تعمل عوامل الأسماء، نحو (إنَّ) و (من)؛ وغيرهما محذوفةً؛ لذا فمن الأولى ألا تعمل (أن)؛ لأنّها من العوامل الضعيفة، يقول الأنباري: " عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال" [٦٩]، ويقول أيضًا:" إذا كان الحرف الأقوى لا يعمل مع الحذف ، فالأضعف أولى" [٧٠].

ثالثًا: إنَّ قولهم هذا يؤدي إلى أن تكون (أنْ) المضمرة مع الفعل في تأويل مصدر يكون معطوفًا على مصدر مقدر، فالتقدير في : لا تأتيني فتحدثني: ليس منك إتيانٌ فحديثٌ، وهذا مما يخلّ بالمعنى ويفسده، إذا ليس فيه دليل على السبب.

أمَّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ الفعل بعد فاء السبب منصوب بالخلاف. يقول الأنباري: " ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة الأشياء التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض– ينتصب بالخلاف" (٧١).

وقد استدل الكوفيون فقد لما ذهبوا إليه بأنَّ الجواب مخالف لما قبله، ولمّا خالف الجواب أول الكلام نُصبَ، يقول الأنباري:" أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الجواب مخالف لما قبله؛ لأنَّ ما قبله أمر أو نهي أو استفهام أو نفي أو تمنٍ أو عرض، ألا ترى أنك إذا قلت: (إيتنا فنكرمَك) لم يكن الجواب أمرًا، فإذا قلت (لا تنقطع عنا فَنَجْفُوكَ) لم يكن الجواب نهيًا، وإذا قلت (ما تأتينا فتحدثنا) لم يكن الجواب نفيًا، وإذا قلت: (أين بيتك فأزورك) لم يكن الجواب استفهاما، وإذا قلت: (ليت لي بعيرًا فأحج عليه) لم يكن الجواب تمنيًا، وإذا قلت: (ألا تنزل فتصيب خيرا) لم يكن الجواب عرضًا، فلما لم يكن الجواب شيئًا من هذه الأشياء كان مخالفًا لما قبله وإذا كان مخالفًا لما قبله وجب أنّ يكون منصوبًا على الخلاف" (٧٢).

أمّا الجرمي فقد ذهب إلى أنَّ الفعل المضارع بعد فاء السبب منصوب بالفاء نفسها، يقول الأنباري: " وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنَّه ينتصب بالفاء نفسها؛ لأنّها خرجت عن باب أبو عمر الجرمي يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

أولًا : إنّ من شرط العامل، لكي يعمل، أن يختص بالاسم، أو بالفعل؛ والفاء غير مختصة، فوجب ألا تعمل، يقول الرضي:" وشرط العامل الاختصاص بأحد القبيلين" (٧٣).

ثانيًا: إنّ الفاء لو كانت عاملةً لدخلت عليها حروف العطف ، كما تدخل على عوامل نصب المضارع، نحو (أنْ) و (لن)، وإذا ثبت أنَّ العاطف لا يدخل عليها، بطل أن تكون الفاء عاملة، يقول الأنباري: " وأما من ذهب إلى أنَّها هي العاملة؛ لأنَّها خرجت عن بابها، قلنا: لا نسلم؛ فإنَّها لو كانت هي الناصبة بنفسها، وأنها قد خرجت عن بابها لكان ينبغي أن يجوز دخول حرف العطف عليها، نحو (ايتني وفأكرمك وفأعطيك) وفي امتناع دخول حرف العطف عليها دليلٌ على أن الناصب غيرها" (٧٤).

والذي يراه الباحث أنَّ ناصب الفعل المضارع بعد فاء السبب هو المعنى؛ لأنَّ المتكلم العربي أراد أنْ يغير معنى الكلام، فكانت وسيلته لذلك هي الحركة الإعرابية،(الفتحة) التي استطاع بواسطتها إيصال المعنى المراد، بأقصر لفظ، وأوجز عبارة، فالعربي الفصيح في عصور الاحتجاج يدرك تماما أنَّ معنى الرفع غير معنى النصب لذا فإنّه اذا أراد المعنى المترتب على معنى العطف رفع , فقال: لا تأتيني فتحدثني , والمعنى: نفي الإتيان والحديث معًا , أما اذا أراد معنى السبب فانّه يغير كيفية النطق فيوافق ما نسميه بنصب الفعل المضارع، فيختلف المعنى تبعًا لذلك فيقول: لا تأتيني فتحدثني , أي ليس منك اتيان لكي تحدثني , فقد انتفى الحديث لانتفاء الاتيان أو لا ,ولو حصل الاتيان لحصل الحديث , وقد أدرك سيبويه هذا التحول في المعنى, يقول: تقول: لا تأتيني فتحدثني لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه

الأول , فتقول :لا تأتيني ولا تحدثني , ولكنك لما حوّلت المعنى عن ذاك تحوّل الى الاسم" [٧٥].

المسألة الثالثة: ناصب المضارع بعد واو المعية [٧٦] :

من المسائل الخلافية التي ذكرها السّمين الحلبيّ في كتابه (إيضاح السَّبيل إلى شرح التَّسهيل) مسألة العامل في الفعل المضارع المنصوب بعد (واو المعية)، في ، نحو: لا تأكل سمكًا وتشرب لبنًا، يقول " فالصحيح ما ذكره أصحابنا من أنَّه منصوب بإضمار أنْ ، والذي يجوز أن ينصبه أن هو اتتاعه من أن يدخل في إعراب الأول.

وتفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب جمهور البصريين إلى أنّ الفعل المضارع في ، نحو: لا تأكل سمكًا وتشرب لبنًا، منصوب بـ(أنْ) مضمرةً وجوبًا، يقول سيبويه: " اعلم أنَّ ما انتصب بعد (أو) فإنّه ينتصب على إضمار (أن) كما انتصب في (الفاء) و (الواو) على إضمارها، ولا يستعمل إظهارها كما لم يستعمل في (الفاء) و (الواو)" [٧٧].

ويقول الانباري: :" وذهب البصريون إلى أنَّه منصوب بتقدير (أنْ)" [٧٨].

وقد استدل البصريون لما ذهبوا إليه بأنَّ الواو لا يمكن أنْ تكون عاملة؛ لأنَّها حرف عطف، وحروف العطف لا تعمل، ولما قصدوا أن يكون للفعل الثاني حكم آخر غير حكم الفعل الأول نصبوه بـ(أنْ) المحذوفة، التي هي الأصل في عوامل نصب الفعل المضارع، يقول الأنباري:" وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنّما قلنا إنّه منصوب بتقدير أن وذلك؛ لأنّ الأصل في الواو أن تكون حرف عطف والأصل في حروف العطف أن لا تعمل لأنَّها لا تختص لأنها تدخل تارة على الاسم وتارة على الفعل على ما بينا في غير موضع وإنّما لما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحول المعنى حول إلى الاسم فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم فوجب تقدير أن لأنَّها مع الفعل بمنزلة الاسم وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل" [٧٩].

لكنَّ ما قاله البصريون يحتاج إلى مناقشةٍ من ثلاثة أوجه:

أولًا: إنَّ قولهم هذا يؤدي إلى الإضمار، والإضمار خلاف الأصل، كما يقول الرضي [٨٠].

الثاني : إنَّ قولهم هذا يؤدي إلى أن تكون (أنْ) مع الفعل في تأويل مصدر يكون معطوفًا على مصدر مقدر، فالتقدير في : لا تأكل سمكًا وتشربَ لبنًا: لا يكن منك أكلٌ للسمك وشربٌ للبن، وهذا ممّا يخلُّ بالمعنى، ويفسده، يقول الرضي: " ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله، كما قال النحاة، أيْ: ليكنْ منك قيامٌ، وقيام مني، لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع" [٨١].

ثالثًا : إنَّ عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، ومع ذلك فلا تعمل عوامل الأسماء، نحو (إنَّ) و (مِنْ) وغيرها محذوفةً، لذا فمن الأولى ألا تعمل (أنْ)؛ لأنَّها من العوامل الضعيفة، يقول الأنباري: " عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال " [٨٢]، يقول أيضًا: " إذا كان الحرف الأقوى لا يعمل مع

الحذف، فالأضعف أولى" (٨٣).

أمَّا الفراء وأكثر الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ الفعل المضارع في، نحو: لا تأكل سمكاً وتشرب لبنًا، منصوب على الخلاف؛ وذلك لأنَّ المعطوف خالف المعطوف عليه في المعنى، فخالفه في الإعراب؛ لأنَّ النهي لو كان لهما جميعًا لجزم الثاني بالعطف على الأول، ولكن لمّا كان المعنى النهي عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين نُصبَ الثاني، لمخالفته الفعل الأول، يقول الأنباري: " أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنَّما قلنا إنَّه منصوب على الصرف؛ وذلك لأنَّ الثاني مخالف للأول، ألا ترى أنه لا يحسن تكرير العامل فيه، فلا يقال: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، وأنَّ المراد بقولهم (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) بجزم الأول وبنصب الثاني النهي عن أكل السمك، وشرب اللبن مجتمعين، لا منفردين، فلو طعم كل واحد منهما منفردا لما كان مرتكبا للنهي، ولو كان في نية تكرير العامل لوجب الجزم في الفعلين جميعًا، فكان يقال (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)، فيكون المراد هو النهي عن أكل السمك وشرب اللبن منفردين ومجتمعين؛ فلو طعم كل واحدٍ منهما منفردا عن الآخر أو معه لكان مرتكبا للنهي؛ لأنَّ الثاني موافق للأول في النهي، لا مخالف له، بخلاف ما وقع الخلاف فيه، فإنَّ الثاني مخالف للأول، فلما كان الثاني مخالفًا للأول ومصروفًا عنه صارت مخالفته للأول وصرفه عنه ناصبا له" (٨٤).

أمَّا الكسائي والجرمي فقد ذهبا إلى أنَّ العامل في هذا الفعل هو الواو نفسها، يقول الأنباري :"وذهب أبو عمر الجرمي من البصريين إلى أنَّ الواو هي الناصبة بنفسها" (٨٥).

ويقول السيوطي: " ذهب الكسائي وأصحابه والجرمي إلى أنَّ الفعل انتصب بـ(أو) نفسها" (٨٦).

والذي يتضح لنا أنَّ الناصب لهذا الفعل هو معنى المعية، أي النهي عن الجمع بين الفعلين في وقت زمني واحد؛ لأنَّ المتكلم لو أتى بالفعل الثاني على السكون، نحو: لا تأكل سمكاً وتشرب لبنًا، **لكان المعنى النهي عن أكل السمك وشرب اللبن منفردين أو مجتمعين، ولكنه لمّا أراد إباحة أكل كلَّ منهما منفردًا من غير الجمع بينهما في وقت واحد نصب الفعل الثاني، فكانت الفتحة دليلًا على المعنى، فبينت، أنَّ المراد هو عدم الجمع بينهما.**

ولعلَّ من المفيد أنّ نبين أنَّ الحركة الإعرابية كانت أداة طيعةً على لسان المتكلم العربي في عصر السليقة اللغوية، إذ استعملها في كثيرٍ من التراكيب؛ لتؤدي دورًا دلاليًا، كما في الفعل المضارع المنصوب بعد واو المعية، حيث قامت حركة النصب(الفتحة) بتغيير المعنى إلى المصاحبة.

الخاتمة:

الحمد لله أحمده تعالى وأشكره على أنّ وفقني لابتداء هذا البحث وإتمامه وأسأله تعالى أنّ يسدد نتائجه، ويمكنني أن أسجل خلاصة هذا البحث وأبرز نتائجه فيما يأتي:

١-اختلاف مدارك نظر العلماء في المسألة الواحدة التي ليس فيها نص صريح، مما ينتج عنه نسبة أكثر من رأي للعالم.

٢-جمع ما تفرق من أقوالٍ للعالم، ووصل بعضه ببعض، يكشف رأيه ويجلي ببينة ودليل.

٣-أهمية المنهج الاستقرائي في مسائل الخلاف خصوصًا؛ لبيان حقيقة قول الجمهور أو النسبة لمذهبٍ أو عالمٍ معين.

٤-إنّ دراسة الخلاف النحوي في هذا الباب وسواه تنطلق من أنّ هذا الخلاف مهما كانت أسبابه فهو من التراث النحوي، الذي لا يمكن إهماله في الدراسات والبحوث الأكاديمية وإن اقتصر على البحث والتأليف.

٥-إنّ دعوة إلغاء أو إهمال الخلاف النحوي، لا يجوز أعمامها وإنّما قصرها على النحو التعليمي أمر صحيح؛ لأنَّ درسته في مستويات الدراسة الأولية يرهق الدرس النحوي ودارسيه وإن قصر العناية بالخلاف وبحثه على الدراسات العليا أمر صحيح ويعمق البحث العلمي من زوايا منهجية متعددة.

٦-اتضحت النفحة البصرية عند السمين الحلبي في كثير من المسائل، واستعماله مصطلحاتهم، وأخذه بآرائهم في أغلب مسائله، وقد يرجح رأي الكوفيين في بعض الأحيان.

الهوامش :

(١)إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل: ١/٦٧٠.

(٢) البيت من المتقارب، وقائله أمية بن أبي الصلت، ديوانه: ٤٨.

(٣) الكتاب (كتاب سيبويه): ٢/٤٠.

(٤) البيت من الطويل ، وقائله الفرزدق: ديوانه : ١/٤٦.

(٥) الكتاب، سيبويه :٢/٤٠.

(٦) البسيط في شرح جمل الزجاج، ابن أبي الربيع:١/ ٢٦٩.

(٧) البسيط في شرح جمل الزجاج، ابن أبي الربيع : ١/٢٦٨.

(٨) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي: ٦/ ٢٧٥.

(٩) شرح الجمل، لابن عصفور: ١/ ١٦٧.

(١٠) سورة المائدة، الآية: ٧١.

(١١) السبعة لابن مجاهد: ٣٧٩.

(١٢) سورة الإسراء، الآية: ٢٣.

(١٣) الحديث في صحيح البخاري، باب فضل صلاة العصر، كتاب مواقيت الصلاة، رقم (٥٥٥) : ٦/٤٥٠.

(١٤)ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها، خليل عمايره: ١٩٢.

(١٥) شرح المفصل، ابن يعيش:٣/٨٣

(١٦) إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل، السمين الحلبي:١/ ٤٢٧.

(١٧) الكتاب، سيبويه : ٩٦/١ .

(١٨) الأصول في النحو، ابن السراج: ٤٢٧/١ .

(١٩) الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي: ٢٢٧.

(٢٠) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني: ٢: ٩٥٦.

(٢١) البيت من الطويل، وقائله مجهول، الكامل للمبرد.

(٢٢) شرح ابن عصفور :٢٢٨/١.

(٢٣) شرح الرضي على الكافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي:٢٧٦/٤.

(٢٤) المغني في أصول الفقه، للإمام جلال الدين بن عمر الخبّازي:٤٢٠.

(٢٥) مغني اللبيب، ابن هشام:١٧٣.

(٢٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي: ٣٠٣٥١٧/١.

(٢٧) شرح المفصل، ابن يعيش: ٩٧/٨.

(٢٨) الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي:٥٥١ .

(٢٩) البسيط في شرح جمل الزجاج، ابن أبي الربيع: ٣١٣/١.

(٣٠) سورة القدر، الآية: ٥.

(٣١) إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل، السمين الحلبي: ١/ ١٧٨.

(٣٢) سورة البقرة، الآية:٣٥.

(٣٣) سورة الأعراف، الآية: ٢٧.

(٣٤) سورة الأنعام، الآية: ١٤٨.

(٣٥) الكتاب، سيبويه : ٣٧٨/٢.

(٣٦) البيت من الطويل، وقائله الراعي النميري، ديوانه: ٤٩٢.

(٣٧) الأصول في النحو، ابن السراج: ٧٨/٢.

(٣٨) سورة المائدة، الآية:٢٤.

(٣٩) سورة البقرة، الآية: ٣٥.

(٤٠) المقتصد في شرح الإيضاح، للشيخ عبد القاهر الجرجاني: ٩٥٨/٢

(٤١) سورة المائدة، الآية:٢٤

(٤٢) سورة الأعراف، الآية: ٢٧.

(٤٣) سورة النمل، الآية:٦٧ .

(٤٤) معاني القرآن، الفراء: ٣٠٤/١

(٤٥) البيت من الخفيف، ديوانه: ٤٩٨

(٤٦) البيت من الكامل، ديوانه: ٥٧

(٤٧) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين والبصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري: ٤٧٧/٢، المسألة(٦٦).

(٤٨) شرح التسهيل، ابن مالك : ٣٧٣/٣.

(٤٩) البيت من الكامل، وقائله جرير ، ديوانه :٥٧.

(٥٠) البيت من الخفيف، وقائله عمر بن أبي ربيعة ،ملحق ديوانه :٤٩٨.

(٥١) إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل، السمين الحلبي:٣٢٧/١.

(٥٢) سورة القدر، الآية: ٥.

(٥٣) الكتاب، سيبويه :٦/٣.

(٥٤)الأصول في النحو، ابن السراج:١٥١/٢ .

(٥٥) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين والبصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري: ٢٤٩/١، المسألة(٣٠).

(٥٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٤٩/١، المسألة(٣٠).

(٥٧) المصدر نفسه :٢٤٩/١، المسألة(٣٠).

(٥٨) معاني القرآن، الفراء:١٣٣/١.

(٥٩) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين والبصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري: ٥٩٧/٢، المسألة(٨٣).

(٦٠) شرح الرضي على الكافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي: ٥٣/٤.

(٦١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين والبصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري: ٥٩٨/٢، المسألة(٨٣).

(٦٢) المصدر نفسه: ٢٤٩/١، المسألة(٣٠).

(٦٣) ينظر: إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل، السمين الحلبي: ٣٩/٢

(٦٤) الكتاب، سيبويه: ٢٨/٣.

(٦٥) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين والبصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري: ٥٥٧/٢، المسألة(٧٦).

(٦٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي: ٥٣/٤

(٦٧) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين والبصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري: ٢/ ٥٥٨، المسألة(٧٦).

(٦٨) ينظر: المصدر نفسه: ٢٤٩/١،المسألة(٣٠).

(٦٩)المصدر نفسه: ٥٥٨/٢،المسألة(٧٧).

(٧٠) المصدر السابق: ٢/ ٥٢٩، المسألة(٧٢).

(٧١) المصدر السابق: ٥٥٧/٢،المسألة(٧٦).

(٧٢) المصدر السابق: ٥٥٧/٢،المسألة(٧٦).

(٧٣) شرح الرضي على الكافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي: ٥٣/٤.

(٧٤) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين والبصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري: ٥٥٩/٢،المسألة(٧٦).

(٧٥) الكتاب، سيبويه: ٣/ ٢٨.

(٧٦) ينظر: إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل، السمين الحلبي:٥١/٢.

(٧٧) الكتاب، سيبويه: ٤٦/٣.

(٧٨) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين والبصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري: ٥٥٥/٢،المسألة(٧٥).

(٧٩) المصدر نفسه: ٥٥٥/٢،المسألة(٧٥).

(٨٠) شرح الرضي على الكافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي: ٥١٧/١.

(٨١) المصدر نفسه: ٦٨/٤.

(٨٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين والبصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري: ٥٥٨/٢،المسألة(٧٧).

(٨٣) المصدر نفسه: ٥٢٩/٢،المسألة(٧٢).

(٨٧) المصدر نفسه: ٥٥٦/٢،المسألة(٧٧).

(٨٨) المصدر السابق : ٢/٥٢٩،المسألة(٧٢).

(٨٩) همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية: لجلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطيّ : ٤/١١٦.

alhadaf walmurajaeat:

alquran alkarim

1. **al'usul fi alnuhu: 'abu bakr muhamad bin alsirii bin sahl alnahwiu almaeruf biabn alsrraj (tadha316ha), tahqiqu: eabd alhusayn alfatli, muasasat alrisalati, lubnan, bayrut, dar aibn aljuzi, t 1, 1431h**.
2. **al'iinsaf fi alqadaya bayn alnhwyyn albasariiyn walkufiiyn: eabd alrahman bin muhamad bin eubayd allah al'ansari, 'abu albarkati, kamal aldiyn al'anbari (t577h), almuasasat aleasriati, ta1, 1424ha/ 2003m**.
3. **'iidah alsabil lisharh altashili: 'ahmad bin yusuf almaeruf bialmin alhalbi(756hi), tahqiqi: nawaf hakmay, ta1, dar alkutub aleilmiati, lubnan, 1442h - 2020m**.
4. **al'iidah aleudadi: 'abu ealiin alfarsy (288 - 377hi), tahqiqu: hasan shadhli farhud (kaliat aladab - jamieat alriyadi), ta1, 1389hi/ 1969m**.
5. **albahr almuhit fi altafsiri: 'abu hyaan muhamad bin yusif bin ealii bin yusif bin hyaan 'uthir aldiyn al'andalusii (t 745hi),tahqiqu: sidqi muhamad jamil, dar alfikri, bayrut, ta1, 1420h**.
6. **aljinaa aldaani fi huruf almaeani: 'abu muhamad badr aldiyn hasan bin qasim bin eabd allah bin ely almuradii almisrii almisrii (ta749hi),tahqiq d fakhr aldiyn qabawatan , dar alkutub aleilmiati, bayrut - lubnan, t 1, 1413 hi - 1992 mi**.
7. **diwan alraaei alnimiri: dar alafaq aljadidati, bayrut t 1/ 1979**.
8. **diwan alfirzaduqi: sharh wadabtu: ealaa faeur dar alkutub aleilmiat bayrut 1407 ha 1987 mi**.
9. **diwan jrir: bisharh muhamad bin habib, tahqiq du. niemanaearif muhamad 'amin tah, dar almaearif bimisr 1969**.
10. **diwan eumar bin 'abi rabieata: sharhuh wa'awdah lah eabd eali mihna, dar alkutub aleilmiati, bayrut, lubnan, ta1, 1404hi/ 1986m**.
11. **alsabeat fi alqira'ati: 'ahmad bin musaa bin aleabaas altamimi, 'abu bakr bin mujahid albaghdadi (t 324hi), tahqiqu: shawqi dayfa, dar almaearifi, masr, ta2, 1400h**.
12. **sharh altashil (tashil alfawayid watakmil almaqasid) : jamal aldiyn muhamad bin eabd allah bin eabd allah bin malik altaayiy aljianii alandilsii (t 672 ha) tahqiq muhamad eabd alqadir eata , watariq fathi , dar alkutub aleilmiat , bayrut - lubnan , ta1 , 1422h -2001m**.
13. **sharh alradii ealaa alkafiat liabn alhajibi: radi aldiyn muhamad bin alhasan aliastirabadii (t686h), tahqiqa: yusif hasan eumr**.

14. **sharh almufasali: yaeish bin ealiin bin yaeish aibn abaya muhamad bin eulay, 'abu albaqa'a, muafaq al'asadi ladini, almaeruf aldiyn yaeish wabiabn albank (t643h), 'iidarat altibaeat almuniriati, masr, tahqiqu: mushyakhat al'azhar**.
15. **fi atijah allughat watarakibha: khalil eimarata, ealam almaerifat lilnashr waltawziei, jidat, 1984**.
16. **alkamil fi allughat wal'adbi: muhamad bin yazid almabrad 'abu aleabaas (ta285ha) tahqiq muhamad 'abu alfadl 'iibrahim, dar alfikr alearabii, alqahirati, t 3, 1417 hi - 1997 mi**.
17. **alkitaab (ktab sibuihi): li'abi bashar eamriw bin euthman bin qanbar (t 180hi), tahqiq washarha: eabdalsalam muhamad harun, maktabat alkhanji, alqahirati, altabeat alraabieati, 1425hi/ 2004m**.
18. **maeani alqurani: alfraa' ('abu zkryaa, yahyaa bin ziad: ta207ha), elaq ealaa faharisahi: 'iibrahim shams aldiyn, dar alkutub aleilmiati, bayrut, ta1, 1423h/2002m**.
19. **almuealim allabib ean kutub al'aearib: eabd allah bin yusif bin 'ahmad bin eabd allah aibn yusif, 'abu muhamad, jamal aldiyn, aibn hisham (t761ha), tahqiqu: mazin almubaraki, wamuhamad eali hamd allah, dar alfikri, dimashqa, ta6, 1985m**.
20. **almughaniy fi 'usul alfiqah: jalal aldiyn 'abu muhamad bn eumar alkhabaazii ta(691hi) - tahqiqu: du. muhamad mazhar baqa, dar 'ahya' alturath alearabii, alsaeudiati, altabeat al'uwlaa, 1403hi**.
21. **almuqtasid fi sharh al'iidah: eabd alqahir aljarhani, tahqiq kazim bahr almirjan.1982m**